تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر في الرواة
دراسة تطبيقية على "هدي الساري" و"تقريب التهذيب"

إعداد

الباحث / ياسين مُحَمَّد نزال

الأستاذ المشارك الدكتور/ مُحَمَّد إبراهيم الحلواني

كلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية

ملخص:

إنَّ كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر اكتسى أهمية بالغة لدى المحدثين وطلبة العلم ذوي الاختصاص، حيث صار مرجعًا في معرفة الرجال والحكم عليهم. وانطلاقًا من هذه الأهمية جاء هذا البحث ليلقيَ الضّوءَ على تصرفات الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب بالمقارنة مع مقدمة فتح الباري المسماة بـ"هدي الساري". وتمهيدًا له فقدْ سلَّط الباحثُ الضوءَ بشكل مختصر على التّعريف بالكتابين موضوع الدراسة. ثم عرّج على ذكْر بعض المصطلحات التي تخدم البحث. ثم تشكّلتْ دراسةُ التّراجم قُسمتْ على مجموعتين تحددتْ فيها درجة الاختلاف بالمقارنة مع مراتب الجرح والتعديل التي اعتمدها الحافظ ابن حجر؛ وهي: تراجم اختلف فيها الحكم اختلافًا مؤثرًا على رتبة الراوي. وتراجم لم يكن الخلاف فيها شديدًا بحيث لم يؤثر على الاحتجاج بها. وفي الخاتمة ذكر الباحث أهم النتائج التي توصل إليها مع بعض التوصيات التي يراها هامة مكمّلة لمثل هذه البحوث.

الكلمات الدلالية: ابن حجر، الحديث، العلل، الرواة.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله وصحْبِه أجْمعين أمَّا بعدُ: فإنّه ليْس أشرف للمسلم مِنْ طَلَبِ العلم النبويّ الشّريف، والنّهل من معينه، كيف لا وهو الميراث الذي لا ينفد ما دامتِ السماواتُ والأرضُ. ولما كان العلم لا يُعرف إلا بالسّنة، وأنَّ السّنّةَ تناقلها الحفّاظ عبر السّنين كان البحثُ عن ظروف النقل مِن أولى أولويات الأئمّة ولا سيّمَا بعدَ تسارعِ الأحداث على الأمة الإسلامية، وانتشار الكذبِ على رسول الله ﷺ؛ وكلّ ذلك لتمييز الخبيث من الطيب، وتخليص السّنة الصّحيحة من الضّعيفة؛ ليسلم الطريق مما يكدره من الشوائب والعوالق؛ فقَدْ نُقل عن سفيان الثوري رحمه الله أنه قال: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ"(١).

وَمثل هذا البحث والتنقيب والضبط لأحوال الرواة ومروياتهم عُرف بعلم الجَرح والتعديل، حيث تتابعت مصنفات وأقوال علماء هذا الفن في عصر الرواية؛ كيحيى بن معين (٢٣٣)، وعلي بن المديني (٢٣٤)، وأحمد بن حنبل (٢٤١)، ومُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦)، وأبي زرعة الرازي (٢٦٤)، وأبي حاتم (٢٧٧)، والنسائي (٣٠٣)، وغيرهم؛ فبيّنوا أسماء الضعفاء والثقات والمجروحين راسمين صورًا نادرة من صور خدمة العلم لم يشهدها التاريخ قط إلا في هذه الأمة الأمّية. واستمرّ الأمر مسلسلًا إلى ما بعد عصر الرواية مِن علماءِ عصرٍ إلى آخر يجمعون الرّواة، وأقوال الأئمّة النّقاد المتقدمين ويوازنون بينَها.

وَمِنَ الذّين كرّسوا جهودهم لخدمة سنة رسول الله ﷺ في القرن الثامن الإمامُ الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني؛ هذَا العالم الجليل الجهبذ العارف بالحديث ورجاله معرفة دقيقة؛ فَهَا هِي ذي مصنفاته تنطق بقيمة هذا الرجل العلمية، ولا سيما كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري" الذي أثنى عليه العلماء والأئمّة النجباء قديمًا وحديثًا؛ بل لم يُصنع مثله

(١) ابن الصلاح، تقي الدين، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري، **معرفة أنوع الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٨٦)، ص٣٨٠.

بعدَه، وإنْ قُلنا قبله فلن نبعد عن الصواب، حتى قيل فيه: "لا هجرة بعد الفتح"[١]. وما مقدّمته "هَدْي الساري" أو "هُدَى الساري"[٢] إلا إحدى أكبرِ أدلّة روائع التصنيف وبدائع التحقيق لأعظم كتبِ أهل السّنّة بعد كتاب الله تعالى، ألا هو "صحيح البخاري". وممّا تنشرح له صدورُ الباحثين في علم الحديثِ لدراسته التّراجمُ التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في مصنفاته، ومقارنة أقواله في الرواة مع الكِتاب الجامع الذي اعتنى بالجرح والتعديل "تقريب التهذيب" للكشْفِ عن حقائق ودقائق منهجِه في الحكم على الرواة. وهو موضوعُ البحث الذي بين أيدينا وعنوانه: "**تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر في الرواة؛ دراسة تطبيقية على "هدي الساري" و"تقريب التهذيب"**. وأصل هذا البحث هو رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الحديث عنيتْ بدراسة خمسين ترجمة. واكتفى الباحث بعرضِ بعضِ ما يؤدي الغرض المطلوب من التراجم. واللهَ تعالى أسأل أن أوفَّق في هذه الدراسة وأن يغفر لي الزلل. وصلّى اللهُ وسلّمَ وباركَ على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه.

أسباب اختياري البحث:

مما قلته سابقًا في المقدمة من بيان شخصية الحافظ ابن حجر العسقلاني العلميّة، وأهمية مقدّمة "فتح الباري" يُعدّ سببًا مباشرًا مِن أسباب اختياري لموضوع هذا البحثِ؛ فتصنيفات الحافظ ابن حجر –رحمه الله– مؤسوعية ذات تنوّع نتجتْ عن خبرة عميقة ودراية واسعة في علم الحديث بجميع أبواب هذا العلْمِ. ثمّ إنّ موضوع منهج الحافظ ابن حجر في تعامله مع التّراجم لا يزال محلَّ البحث والنّقد العلمي لاستخراج الكنوز العلمية الدّفينة.

(١) مقولة مشهورة للإمام الشوكاني، نقلها صديق خان في كتابه: **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٠)، ص٧١.

(٢) على خلافٍ في اسم الكتاب بين بعض المحققين المعاصرين لا يؤثر على هذه الدراسة.

أسئلة البحث:

إنّ عنوانَ البحثِ يُشير إلى بعضِ التساؤلات التي يفرضُها البحث العلميّ ولا سيما نحن نتكلم عن "الاجتهاد" المحتمل نتيجتُه للخطأ والصواب، وكذا المعرَّض للتغير لأسباب متعلقة بالمجتهد وأدوات اجتهاده؛ فمن الأسئلة التي نطرحها في هذا المقام:

* هل تغيَّر اجتهاد الحافظ في الحكم على الرجال تغيرًا حقيقيًّا، أم هو مجرد اختلاف تنوع؟

* وفي حال ثبوت التغير الحقيقي؛ مَا سبب ذلك؟ فهل سبُبه نضوجُه العلمي في علم الجرح والتعديل من زمن تصنيفه كتاب "الهدي" إلى "التقريب"؟ أم هناك أسباب أخرى؟

مشكلات البحث:

أمَّا عن المشكلات التي واجهتْ الباحثَ فهي:

١- تمييز الاختلاف في اجتهاد الحافظ ابن حجر عند مقارنتها مع مراتب الجرح والتعديل التي بيَّنها في مقدمة كتاب "تقريب التهذيب"، وقد واجهتني أثناء حصر الرواة ومقارنة الأحكام لإعداد خطة البحث.

٢- ضبط بعض الأسماء: حيث اضطررتُ إلى الرجوع إلى تهذيب الكمال لمعرفة الترجمة التفصيلية للراوي لضبط الاسم الكامِل وتمييزه. وقد واجهتني أثناء حصر الرواة في إعداد الخطة.

٣- أما فيما يخص ترجيح حكم الحافظ ابن حجر عن حكمٍ، فهذه واحدة من أهم التحديات في هذه الرسالة، وذلك لوجود تراجمٍ الخلافُ فيها متساوٍ. والتّرجيح قد يتعلّق بمعرفة أسباب تغير اجتهاده، وهذا أمر غاية في الصعوبة، ولا سيما عند محاولة تمييز بعض اصطلاحات أئمّة النقد أين لا نجد مصنّفًا جامعًا يوضّح مشكلات تمييز مصطلحات أئمة النقد الأوائل.

أهداف البحث:

من الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة:

١- حصر الرواة الذين تكلم عليهم الحافظ ابن حجر في "هدي الساري"، واستخراج الفروقات المؤثرة على ترجمة الراوي بالمقارنة مع كتابه "تقريب التهذيب". وقولنا: "المؤثرة"، أي: التي تؤثر على مرتبة الراوي في الضبط والعدالة، أو مَا كانتْ متعلقة باصطلاح المصنِّف.

٢- دراسة هذه الفروقات، وذلك بعرض أقوال أئمة النقد، واستنتاج القول الراجح فيها بما يوافق منهجية الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب "تقريب التهذيب".

٣- إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة جديدة في علم الجرح والتعديل؛ تخصّ كتاب "فتح الباري" ومنهج مصنّفه في الحكم على الرجال.

أهمية البحث:

أولًا: منهجية هذا البحث في حصر الرواة، والاختلاف، وتحديد العينة، وكذا النتائج قد تعدّ مادة غنية للبرامج الحاسوبية المهتمة بعلم الحديث، حيثُ إنّ طريقة الحصر التي اتبعها الباحث، وعملِه بطاقات الرواة التي تحتوي على معلومات كثيرة؛ مثل: اسم الراوي، ورقم الصفحة في كتاب"هدي الساري"، والحكم في كتاب "تقريب التهذيب"، والحكم في كتاب "هدي الساري"، ونوع الاختلاف تجعلها صالحة لذلك بكل يُسر؛ لتكون مدخلًا لبرامج تهتم بعلم الجرح والتعديل.

ثانيًا: أية دراسة متعلقة برواة الحديث هي جدّ مهمة لمكتبة البحث العلمي والتنزيل العملي، حيث إن ثمرة علم الحديث هو الحكم على صحة الحديث الذي عليه مدار العمل والحلال والحرام؛ قال الحافظ العراقي: "علم الحديث خطير وقعه، كثير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، وبه يعرف الحلال والحرام"[(١)]؛ لذا فإن البحث عن صحة الإسناد لا يقل أهمية عن

(١) العراقي، زين الدين، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر الكردي، **شرح التبصرة والتذكرة**، (بيروت: =

البحث عن الحكم الشرعي؛ فالوسائل لها أحكام المقاصد لذلك عُدَّ الإسناد في هذه الأمة مِن الدين؛ قال عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال مَن شاء مَا شاء"(١)؛ فَاشتهرتْ به هذه الأمة، وتميزتْ عن سائر الأمم لحفظ دينها وآثارها، يقولُ أبو حاتم الرازي: "لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة"(٢).

فبذلك يتبين لنا جانب آخر من أهمية هذا البحث، ولا سيما أنه- بهذه الحيثية- وبهذه الإضافة جديد في الساحة العلمية.

مصطلحات البحث:

الاجتهاد:

لغة: بذل الوسع والمجهود(٣).

واصطلاحًا: استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد منه(٤).

=

دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢)، ج١، ص٩٧.

(١) مسلم، أبو الحسين؛ مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، ط١، (بيوت/ دار إحيات الكتب العربية، ط١، ١٩٩١)، ج١، ص١٥.

(٢) ابن عساكر، أبو القاسم؛ علي بن الحسين بن هبة الله، **تاريخ دمشق**، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥)، ج٣٨، ص ٣٠.

(٣) الجوهري، أبو نصر؛ إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧)، ج٢، ص٤٦٠. ابن منظور، أبو الفضل؛ جمال الدين، مُحَمَّد بن مكرم بن علي بن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٩٩٣)، ج٣، ص١٣٣. ص١٣٥. الفيروزآبادي، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١)، ص٢٦٣.

(٤) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ط١، ص٦٨٧. ولمزيد من التعريفات انظر: الغزالي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي، **المستصفى من علم الأصول**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠١٢)، ص٣٨٢. الشنقيطي، مُحَمَّد

=

ويرى الباحث أنَّ التعريف الموافق لهذا البحث هو: استفراغ المحدّث الجهد في طلب الحكم على الرواي على وَجه يحس من النفس العجز عن المزيد منه.

الإسناد:

السنّد لغة: ما قابلك من الجبلِ وعلا عن السفح. وفلان سَنَدٌ، أي: معتمَدٌ[١].

واصطلاحًا: رفع الحديث إلى قائله[٢].

وعرفه الحافظ ابن حجر العسقلاني: "الطريق الموصلة إلى المتن، والمتن: هو غاية ما ينتهى إليه الإسناد من الكلام"[٣].

أئمّة النّقد:

المقصود بأئمة النقد في اصطلاح علم الحديث: هُم أئمّة عصر الرّواية المتقدمين إلى زمن البيهقي. وقد ذكرهم محققو العصور المتأخرة في كتبهم، وبينوا الزمن التقريبي الفاصل؛ قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: "... والمنقولُ عن أئمة الحديث المتقدمين؛ كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطانِ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ مَعينٍ، وعليّ بن المدِيني، والبُخَارِيّ، وأبي زُرْعَة، وأَبي حاتمٍ، والنَّسائيّ، والدَّارقطنيّ، وغيرِهم"[٤].

=

الأمين بن مُحَمَّد المختار بن عبد القادر بن مُحَمَّد بن نوح بن المختار الجكني الشنقيطي، **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر**، (المنصورة: دار اليقين، ط١، ١٩٩٩)، ص٥٢٦.

(١) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ج٢، ص٤٨٩، ابن منظور، **لسان العرب**، ج٣، ص٢٢٠، الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص٢٧٦.

(٢) السيوطي، أبو الفضل؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، (بيروت: مكتبة الكوثر، ط٢، ١٩٩٤)، ج١، ص٢٧.

(٣) ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد الكناني العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، (دمشق: مطبعة الصباح، ط٣، ٢٠٠٠)، ج١، ص١٠٦.

(٤) ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص٨٣.

الدراسات السابقة:

أولَّ مَا اخترتُ عنوانَ البحثِ شرعتُ في البحثِ عن دراسات أكاديمية تُعنى بدراسة تغيّر اجْتهاد الحافظ ابن حجر العسقلاني بين كتابيه "التقريب" و"الهدي" أو ما يقارب مثل هذه الدراسة للإفادة منها، وتكميل النقص فلا كمال إلا لله تعالى؛ فلم أجد سوى:

الدراسة الأولى: كتاب "توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري"[(١)] لمؤلفه: حافظ ثناء الله الزاهدي؛ حيث عقد قسمًا لتراجم الرواة في كتاب "فتح الباري" بمقدمته "هدي الساري". فكان مجردَ جردٍ لأسماء الرّواة ونقْلِ كلامِ الحافظ فيهم لا دراسة أقواله؛ بل ونقلَ أقوالَ غيرِه مِنَ الأئمّة مما يدل على أن الكتاب لا يختص بالحافظ ابن حجر العسقلاني.

الدراسة الثانية: كتاب "تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري"[(٢)] بما في ذلك المقدمة لمؤلفه نبيل البصارة. وهذه مثل الدراسة الأولى كان هدف الباحث فيها الجرد لا الدراسة وهذا جليّ من العُنوان. حيث التزم المصنف بجرد الرواة مع ذكر قول الحافظ ابن حجر في الراوي في كتاب "فتح الباري" و"مقدمة فتح الباري" الموسومة بـ "هدي الساري".

الدراسة الثالثة : وهي الدراسة القريبة من هذا الموضوع وجدتها على شكل سلسلة أبحاث أكاديمية في الشبكة العنكبوتية منسوبة لجامعة أم القرى؛ عنوانها: "الرواة الذين اختلفت أقوال الحافظ ابن حجر فيهم في أكثر من عشرين مصنفا"[(٣)].

---

(١) الزاهدي، حافظ ثناء الله، **توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري**، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٣).

(٢) البصارة، نبيل بن منصور بن يعقوب، **تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري**، (الكويت: دار الدعوة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٦).

(٣) السقاف، عمرو بن طه، (٢٠٠١)، **الرواة الذين اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (ج) إلى (س)**، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، د.ط، ٢٠٠١). سيف، مُحَمَّد بن إبراهيم، (٢٠٠١)، **الرواة الذين** =

منهج البحث:

في هذه الدراسة اتّبعتُ المنهج الوصفي (الاستقرائي التحليلي):

١- الإستقرائي في تتّبع الاختلافات في أحكام الحافظ ابن حجر على الرواة في الكتابين المذكورين محل البحث؛ "هدي الساري" و"تقريب التهذيب".

٢- والتحليلي في دراسة أحكام الحافظ، وعرضها على أقوال الأئمة، واستخراج الحكم الراجح.

منهجية البحث (وفيه بيان عينة البحث وطريقة الاختيار):

أولًا: راعيتُ عنوانَ البحث الذي يحتوي على عبارة "تغير الاجتهاد"؛ أيْ: النظر في تغير اجتهاد الحافظ ابن حجر بين كتابيه "تقريب التهذيب"- الذي اختصر أحكامه من كتابه "تهذيب التهذيب"- وكتابه "هدي الساري"؛ أيْ: كُلّ مَا هو مشعرٌ بوجود اختلاف في الأقوال التي لها أثر على حال الراوي؛ لذلك اعتمدتُ منهجيةً دقيقة في الحصر والتمييز، كما تبينه ما ستأتي من النقاط التفصيلية.

ثانيًا: حصرتُ التراجم المذكورة في كتاب "هدي الساري" بعد فحصه فحصًا دقيقًا.

ثالثًا: استخرجتُ مَنْ تكلم فيهم بجرَح أو تعديل أو ما كان قريبًا من ذلك، وجعلتهم في قصاصات ورقية. في كل قصاصة أجعلُ فيها اسم الرّاوي، والعَزو إلى كتاب "الهدي" مع تقييد الكلام على حال الراوي من "التقريب" و"الهدي". وأضع إشارةً تشير إلى نوع الاختلاف؛ هل هو من جنس المؤثر أو لا؟

=

اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (م) إلى (ي)، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، د.ط، ٢٠٠١). العماج، عبد الرحمن بن سعود، (٢٠٠٠)، **الرواة الذين اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (أ) إلى (ح)**، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، د.ط، ٢٠٠٠). وداد بنت مُحَمَّد عمران، **الرواة الذين اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم، دراسة موازنة من حرف (ش) إلى نهاية ترجمة (عبد الحميد بن جعفر الأنصاي)**، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، د. ط، ٢٠٠٨).

رابعًا: قارنتُ الأحكام العامّة التي في "الهدي" الصّالحة للمقارنة مع أحكام الحافظ في "التقريب" من واقع المجموعات السابقة.

خامسًا: اختيار عينة الدراسة:

ولأهمية أن يكون البحث منهجية واضحة للدراسة سرتُ وفق الخطوات التالية لاختيار عينة البحث النهائية عملتُ تصنيفًا لدرجات الاختلاف في كلام الحافظ ابن حجر على أربع درجات:

الدرجة الأولى- الاختلاف فيها مؤثر جدًّا-: وفيها اختلف اجتهاد الحافظ ابن حجر كلِّيًّا: إمَّا بنقيض الحكم الصريح أو المشعر بذلك؛ حيث يُنزل الراوي من مرتبة الثقات والأثبات إلى الصدق، أو من الصدق إلى الصدق مع الأوهام، وما أشبه ذلك. مثال ذلك: قوله في ترجمة عبد الكريم بن أبي المخارق في "الهدي": "متروك عند أئمة الحديث"، وفي "التقريب" قال عنه: "ضعيف".

الدرجة الثانية- الاختلاف فيها مؤثر، ولكن ليس كالدرجة الأولى-: حيث إنّه قرر حكمه بعد مَا كان مكتفيًا بقوْلِه: "فيه خلاف"، أو "فيه مقال"، وجعلتهم في مجموعة منفردة لأهمية الموضوع. مثال ذلك: قوله في أسامة بن زيد الليثي في "الهدي": "مختلف فيه"، وفي التقريب: "صدوق يَهِم".

الدرجة الثالثة- الاختلاف مؤثر نسبيًّا من حيث بعض المرويات لا من حيث رتبة الراوي-: زاد صفات مؤثرة في الراوي مع الحفاظ على رتبة الاحتجاج به؛ مثل زيادة التدليس أو الإرسال مع بقاء رتبة الراوي كما هي. مثال ذلك: قوله في سلام بن مسكين في "الهدي": "أحد الأثبات"، وفي "التقريب": "ثقة رُمي بالقدر".

الدرجة الرابعة- الاختلاف فيها غير مؤثر إجمالًا من حيث إمَّا بقاء قوة ضبط الرواي وعدالته كما هي، أو كانتْ توضيحًا باستعمال المصطلحات؛ مثل: قوله: "ضعيف" فيمَن وصَفَه في "الهدي": "لم أر لأحد فيه توثيقًا"، أو: "ثقة ثبت" فيمن كان وصْفه "ثبت" وما

أشبه ذلك. مثال ذلك: قوله في بهز بن أسد في "الهدي": "أحد الأثبات"، وفي "التقريب": "ثقة ثبت".

هيكل البحث:

قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين:

أولًا: المقدمة:

أسباب اختياري لعنوان البحث:

* إشكالية البحث.
* أسئلة البحث.
* أهداف البحث.
* أهمية البحث.
* مصطلحات البحث.
* الدراسات السابقة.
* منهج البحث واختيار عَيّنة الدراسة.

ثانيًا: تمهيد:

* التعريف بكتابَيْ "التقريب" و"الهدي".
* التعريف بكتاب هدي الساري.
* ذكرُ المصنّفات المعاصرة التي اهتمتْ بالتقريب.
* المبحث الأول: التراجم التي تَغَيَّر فيها حكم الحافظ تغيرًا قد يخرج الراوي من دائرة الاحتجاج.
* المبحث الثاني: التراجم التي تغير فيها حكم الحافظ تغيرًا لا يُخرج الراوي من دائرة الاحتجاج.

ولكل ترجمة سيتبعها ما يلي:

* بَيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي".
* بَيان موضع الخلاف.

* ذِكْر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي.
* الترجيح.
* خاتمة: وفيها سيذكر الباحث نتائج البحث وتوصيات اهتدى إليها أثناء البحث.
* قائمة أهم المراجع.

تمهيد

التعريف بكتاب "تقريب التهذيب":

لا يوجد أحسن مَن يتكلم عن كتاب "التقريب" سوى الحافظ نفسه؛ إذ يقول في مقدمة كتابه: "إني لما فرغت من "تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال" الذي جمعت فيه مقصود "التهذيب" لحافظ عصره أبي الحجاج المزي؛ لتمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود "إكماله" للعلامة علاء الدين مغلطاي مقتصرًا منه على ما اعتبرته عليه، وصححت من مظانه من بيان أحوالهم أيضًا، وزدت عليها في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما، ووقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعًا حسنًا عند المميز البصير إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، و"الثلث كثير"، فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة"(١). فكتاب "التقريب" إذًا كما قال مصنفه هو ملخص لكتاب "تهذيب التهذيب"، وفَرَغ من تأليفه عام ٨٢٧هـ، لكنّه ظل يشتغل في الكتاب يضيف وينقص ويصحح إلى سنة ٨٥٠هـ(٢). وقد طبعت منه عدة طبعات(٣).

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ٧٩.

(٢) انظر: ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد الكناني العسقلاني، **تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠١٣)، ص ٤١، ص٦٥.

(٣) انظر: الفحل، ماهر ياسين، **كشف الإيهام لما تضمنه كتاب تحرير التقريب من أوهام**، (الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦)، ص١٠٣.

التعريف بكتاب "هدي الساري":

يقول الحافظ ابن حجر عن كتابه "الهدي" : "... وقد استخرت الله تعالى في أن أضم إليه نبذًا شارحة لفوائده، موضحة لمقاصده، كاشفة عن مغزاه في تقييد أوابده واقتناص شوارده، وأُقدم بين يدي ذلك كله مقدمة في تبيين قواعده وتزيين فرائده، جامعة وجيزة؛ دون الإسهاب وفوق القصور، سهلة المأخذ، تفتح المستغلق، وتذلل الصعاب، وتشرح الصدور، وينحصر القول فيها- إن شاء الله تعالى- في عشرة فصول"[(١)]. وقد طُبعتْ المقدمة طبعات كثيرة مع فتح الباري أشهرها تاريخيًّا وبين أوساط طلبة العلم: طبعة بولاق سنة ١٣٠١هـ، الطبعة الهندية سنة ١٣١٠هـ طبعها العلامة صديق حسن خان، المكتبة السلفية، تحقيق: محب الدين الخطيب، تعليق: العلامة عبد العزيز بن باز. دار طيبة، تحقيق: نظر مُحَمَّد الفاريابي، إدارة الطباعة المنيرية سنة ١٣٤٧هـ، مكتبة الرشد، تحقيق: عبد السلام علوش.

ذكرُ المصنّفات المعاصرة التي اهتمت بالتقريب:

اهتم العديد من العلماء والمحققين في هذا الزمان المعاصر بكتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر بين ناقدٍ ومختصرٍ؛ من ذلك: **تقريب التقريب**: اختصره الدّكتور عائض القرني حيثُ اكتفى بذكر اسم الراوي ودرجته. **وتذهيب التقريب**: صنّفَهُ الدّكتُور طارق عوض الله؛ حيث زاد على ترجمة الراوي أقوال الحافظ ابن حجر في كتبه الأخرى، وأقوال الحافظ الذهبي مع العزو إلى المصادر. **وإمْعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر**[(٢)]: ألفه عطاء بن عبد اللطيف؛ تتبعَ فيه التراجم وأحكام الحافظ بالمقارنة مع كتاب "تهذيب التهذيب" وكتاب" تهذيب الكمال"، وكذا تعاريف الحافظ في مراتب الجرح والتعديل. **وتحرير التقريب**: أَلّفَهُ الدُّكْتُورُ بشّار عوّاد والشّيخ شعيب الأناؤوط، وفيه تتبعا أحكام الحافظ ابن

(١) ابن حجر، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، ص ٣.

(٢) عطاء بن عبد اللطيف، **إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر**، http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL٠٥٣٨٩.pdf.

حجر، وذلك بمقابلتها بأقوال أئمة النقد في عصر الرواية ورجحَا ما رأياه مناسبًا. **وكشف الإيهام لما تضمنه "تحرير التقريب" من أوهام:** صنفه الدكتور ماهر ياسين الفحل ردًّا على كتاب "تحرير التقريب".

المبحث الأول: التراجم التي تغير فيها حكم الحافظ تغيرًا قد يخرج الراوي من دائرة الاحتجاج

الترجمة الأولى: عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني:

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "صدوق رُمي بالقدر"[(١)]. وقال في "الهدي": "ضعيف"[(٢)].

بيان موضع الخلاف:

قول الحافظ ابن حجر في "الهدي" بأنَّه "ضعيف" يجعله في المرتبة الثامنة، بينما قوله في "التقريب": "صدوق" يجعله في المرتبة الرابعة. وهذا واضح بوجود اختلاف كبير في الحكم على الرواي بين الاحتجاج به وعدم الاحتجاج.

ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي:

قال يحيى بن معين: "ثقة"[(٣)]. وقال: "صالح الحديث"[(٤)]. وقال: "وكان إسماعيل ابن عُليّة يرضاه"[(١)]. وقال: "ثقة صالح الحديث"[(٢)]. وقال: "ثقة ليس به بأس"[(٣)].

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط٢، ص٥٧٠.

(٢) ابن حجر، **هدي الساري**، د. ط، ص٣٧٧.

(٣) ابن معين، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، ط١، ص٣٢٠، ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٣/ ١٧١). **ابن عساكر، تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٤).

(٤) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدارمي**، ط١، ص٤٤، ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٤/ ٣٣١).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: "قلتُ ليحيى بن معين: عبد الرحمن بن إسحاق الذي يروي عن الزهري؟ فقال: صويلح"(٤). وقال ابن المديني: "هو عندنا صالح وسط، وكان يحيى بن سعيد يضعفه"(٥)، وقال أيضًا: "كان عبد الرحمن بن إسحاق يرى القَدَر، ولم يحمل عنه أهل المدينة، وكان يحيى حمل عنه، وكان يقال له: عباد بن إسحاق"(٦). وقال الإمام أحمد: "صالح الحديث"(٧)، وقال أيضًا: "ليس به بأس. فقلتُ- أي: عبد الله- له: إن يحيى بن سعيد يقول: سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه، فسكت"(٨)، وفي موضع آخر: "أمَّا مَا كتبنَا من حَدِيثه فقد حدث عن الزهري بأحاديث! قال المروذي: كأنه أراد تفرد بها"(٩).

وقال الإمام أحمد أيضًا: "روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة"(١٠)، وفي "سؤالات أبي داود" قال: "ليس بذاك"(١١)، وقال: "وكان يحيى لا يَستمرئه"(١٢).

وقال ابن عدي: "وفي حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث، كما قال ابن حنبل"(١). قال أبو حاتم: "قدم البصرة يُكتب حديثه ولا يحتج

=

(١) ابن أبي خيثمة، **تاريخ ابن أبي خيثمة**، ط١، (١/ ٢٢١).

(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٥/ ٢١٢). ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٤).

(٣) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٥/ ٤٩٠). ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٤).

(٤) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٤).

(٥) ابن المديني، **سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، ط١، ص١١٢.

(٦) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٧).

(٧) أحمد بن حنبل، **العلل معرفة الرجال رواية عبد الله**، (٢/ ٣٥٢)، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٥/ ٢١٢).

(٨) أحمد بن حنبل، **العلل معرفة الرجال رواية عبد الله**، (٢/ ٥٠١). ابن عساكر **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٥).

(٩) أحمد بن حنبل، **العلل معرفة الرجال رواية المروذي**، ص٥٠.

(١٠) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٥/ ٢١٢).

(١١) أحمد بن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد**، ط١، ص٢١٥.

(١٢) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٢/ ٣٢١)، ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٦).

به. وهو قريب من مُحَمَّد بن إسحاق صاحب المغازى. وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق أبي شيبة"(٢).

وقال البخاري: "ثقة"(٣). وقال: "ربما وهم"(٤)، ثم ساق الحديث الذي وهم فيه. وقال أيضًا: "عبد الرحمن بن إسحاق ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه؛ وإن كان عبد الرحمن ممن يحتمل في بعض. وقال إسماعيل بن إبراهيم: سألت أهل المدينة عن عبد الرحمن فلم يُحمد مع أنه لا يُعرف بالمدينة له تلميذ إلا موسى الزمعي؛ روى عنه أشياء في عدة منها اضطرابه"(٥).

وقال يزيد بن زريع: "ما جاء من المدينة أحفظ منه"(٦). وقال يعقوب بن شيبة: "صالح"(٧).

وقال سفيان الثوري: "عبد الرحمن بن إسحاق كان قدريًّا؛ فنفاه أهل المدينة فجاءنا هاهنا مقتل الوليد فلم نجالسه، وقالوا: إنه قد سمع الحديث"(٨).

وقال يعقوب بن سفيان: "ليس به بأس"(٩). وقال ابن خزيمة: "لا بأس به، أصله مديني انتقل إلى البصرة"(١٠). وقال: "صالح الحديث، مدني سكن واسط، ثم انتقل إلى البصرة"(١١).

=

(١) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٥/ ٤٩٥). ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٧).

(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٥/ ٢١٢).

(٣) الترمذي، **العلل الكبير**، ط١، ص١٧٨.

(٤) البخاري، **التاريخ الكبير**، د. ط، (٥/ ٢٥٨).

(٥) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٨).

(٦) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (١٦/ ٥٢١).

(٧) المرجع السابق، (١٦/ ٥٢٣).

(٨) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٢/ ٣٢١).

(٩) الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ط٢، (٣/ ٣٧٧). ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٦).

(١٠) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٦).

(١١) ابن خزيمة، **صحيح ابن خزيمة**، ط١، (٢/ ١٠٣٣).

وقال أبو حامد بن الشرقي[١]: "عبد الرحمن بن إسحاق هذا- يعني: عباد الذي روى عنه إبراهيم بن طهمان- هو ثقة مأمون"[٢].

وقال أبو عبيد الآجري: "سمعت أبا داود يقول: مُحَمَّد بن إسحاق قدري معتزلي، وعبد الرحمن بن إسحاق قدري، إلا أنه ثقة"[٣]. وقال ابن سعد: "وعبد الرحمن بن إسحاق المديني أثبت منه في الحديث، وهو الذي روى عنه إسماعيل ابن علية والبصريون"[٤].

وقال النسائي: "ليس به بأس، ولم يكن ليحيى القطان فيه رأي"[٥]. وقال الدارقطني: "يُرمى بالقدر، ضعيف الحديث"[٦]. وذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء"[٧]، وذكره ابن شاهين في الثقات[٨].

وذكره العجلي في "الثقات"، وقال: "يكتب حديثه وليس بالقوي"[٩]، ووثقه ابن حبان وقال: "متقن جدًّا"[١٠].

---

(١) الإمام العلامة الثقة حافظ خراسان: أبو حامد؛ أحمد بن مُحَمَّد بن الحسن النيسابوري، ابن الشرقي، صاحب "الصحيح"، وتلميذ مسلم. سمع عبد الرحمن بن بشر، ومُحَمَّد بن يحيى، وأبا الأزهر، وأحمد بن يوسف السلمي، وقطن بن إبراهيم، ومُحَمَّد بن عقيل، وأحمد بن حفص. ذو تصانيف، أخذ عنه أبو علي الحافظ، وأقرانه. توفي سنة ٣٢٥هـ. الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط١، (٣/ ٨٣٧). الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط٣، (١٥/ ٣٧). الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ط١، (٧/ ٢٤٧). الزركلي، **الأعلام**، ط١، (١/ ٢٠٦). كحالة، **معجم المؤلفين**، د. ط، (٢/ ٩٢).

(٢) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٦).

(٣) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (١٦/ ٥٢٤).

(٤) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط١، (٦/ ٣٦١).

(٥) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (١٦/ ٥٢٤).

(٦) الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**، مجلة الجامعة الإسلامية، ع٦٠، (٢/ ١٦٢).

(٧) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٢/ ٣٢١).

(٨) ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ط١، ص١٤٤

(٩) العجلي، **تاريخ الثقات**، ط١، ص٢٨٧. ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٩٨).

(١٠) ابن حبان، **الثقات**، ط١، (٧/ ٨٦).

الترجيح:

إن ظاهر أقوال الأئمة تدل على وجود اختلاف كبير في عبد الرحمن بن إسحاق المدني، ولكي يتوصل الناظر إلى ترجيح حكم عام نلخص ما يلي:

* أكثر أئمة النقد جعلوه في دائرة التعديل بين موثق، وقائلٍ صالحَ الحديث، ولا بأس به، وحسن الحديث. فهذه المصطلحات في استعمالات الأئمة بعضها يفسّر بعضًا. فابن معين- مثلًا- قال مرة: ثقة، وأخرى: صالح الحديث، وأخرى: لا بأس به، وصويلح- مَا يدلّ على أنه يقصد درجة من درجات التوثيق، لكنّها أقل بقليل من الثقة بالمقارنة مع الثقات الأثبات.

* وممن وثقه كذلك البخاري مع شيء من التحفظ حيث قال: ربما وهم، ومرة مقارب الحديث. وهذا كذلك بالمقارنة؛ فللأئمةِ ميزان للمقارنة بين الرواة بين بعضهم البعض. ولقد أشار كذلك إلى هذا التحفظ الإمام أحمد، وابن عدي، وأبو حاتم، وهو تحفظ مفسَّر بأنّ له أحاديث منكرة؛ فكأنّ تفرده لا يُحتمل.

* بينما ضعفه جملةً الدارقطني ويحيى بن سعيد، لكنّه تضعيف مردود لقوة أقوال الأئمة المفّسرة لأحوال هذا الرواي.

* أن بعض الأئمة ترك الاحتجاج به وضعفه بسبب رميه للقدر ونفي أهل المدينة له، وهذا كذلك محجوج بأنَّ البدعة مع وجود الصدق لا تؤثر.

والذي يُطمأنّ إليه من خلال عرض هذه الأقوال، والجمع بينها، ومناقشتها: أنّ عبد الرحمن بن إسحاق **صدوق**؛ وذلك لأن من كان هكذا حاله من النكارة عند التفرد، فإنّ رتبته لا بد أن تكون أقل من رتبة الثقات؛ هذا من جهة، ومع وجود مَن يحتج به، فإنه كذلك أعلى من الضعفاء من جهة أخرى؛ ليكون في مرتبة وسط. وأمّا رميه بالقدر فالعبرة في هذا المقام بصدق اللسان، كما سبق بيانه، والله تعالى أعلم.

الترجمة الثانية: أبو يحيى القتات زاذان:

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "لين الحديث"(١). وقال في "الهدي": "ضعفه الأئمة النقاد؛ فالحمل عليه أولى من الحمل على من وَثَّقوه"(٢).

بيان موضع الخلاف:

كلام الحافظ في "الهدي" مشعر بالميل إلى تضعيف أبي يحيى ما يجعله في المرتبة الثامنة، بينما حكمه في "التقريب" ففي السادسة؛ أي: أنه ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك من أجله حديثه، ولم يتابع.

ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي:

قال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"(٣). وضعفه العقيلي(٤)؛ قال يحيى بن معين: "أبو يحيى القتات ضعيف"(٥). وفي موضع آخر: "في حديثه ضعف"(٦). وقال أيضًا: "لم يكن به بأس ثقة"(٧). وقال ابن سعد: "فيه ضعف"(٨). وقال الإمام أحمد: "كان شريك يضعف أبا يحيى القتات"(٩). وقال النسائي: "ليس بالقوي"(١). وقال ابن حبان: "فحش خطؤه، وكثر وهمه؛ حتى سلك غير مسلك العدول في الروايات"(٢). وضعفه ابن حزم(٣).

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط٢، ص ٣٣٣، ١٢٢٤.

(٢) ابن حجر، **هدي الساري**، د. ط، ص ٣٩٠.

(٣) أبو زرعة الرازي، **الضعفاء**، ط١، (٢/ ٤٣١).

(٤) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (١/ ٨٧).

(٥) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (١/ ٨٧)، ابن معين، **تاريخ ابن معين برواية الدوري**، ط١، (٣/ ٣٦١، ٤٢٥)، ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٤/ ٢١٠).

(٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٣/ ٤٣٣).

(٧) ابن معين، **تاريخ ابن معين برواية ابن محرز**، ط١، (١/ ٩٧). ابن معين، **تاريخ ابن معين برواية الدارمي**، د. ط، ص ٢٤٧. ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٤/ ٢١١).

(٨) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط١، (٦/ ٣٣٩).

(٩) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٢/ ٣٢٩). ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٣/ ٤٣٢). ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٤/ ٢١٠).

الترجيح:

أتتْ معظمُ أقوال الأئمة مضعفةً أبا يحيى القتات إلا ما جاء من اختلافٍ في الأقوال المنقولة عن يحيى بن معين؛ فمَرَّة وَثَّقه وأخرى ضعفه. ومثل هذا الاختلاف في النقل يدفع بأقوال أئمة النقد الذين ضعفوه؛ كأبي زرعة وابن سعد وشريك وغيرهم.

وأما قول النسائي: "ليس بالقوي"؛ فالمقصود بالقوة هنا: التي تقابل الضعف، أي: أنه ضعيف. وهذا واضحٌ من صنيعه بوضعه في "الضعفاء والمتروكون".

وعلى ذلك، فإنَّ الباحث يرجح بأن أبا يحيى القتات: **ضعيف**، وهي توافق المرتبة الثامنة، بخلاف ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في "التقريب"، والله تعالى أعلم.

الترجمة الثالثة: سليمان بن عبد الرحمن التميمي؛ أبو أيوب، ابن بنت شرحبيل:

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "صدوق يخطئ"(٤). وقال في "الهدي": "حجة؛ قاله الحُجّة أحمد بن حنبل"(٥). ونقل كذلك أقوال مَن وَثَّقه من الأئمة.

بيان موضع الخلاف:

قوله في التقريب: "صدوق يخطئ" يجعله في المرتبة الخامسة بينما- ومع فرضية أن العبارة للحافظ- فقوله: "حجة" بمعنى "ثقة" يجعله في المرتبة الثالثة، بل أعلى من ذلك؛ قال السخاوي: "كلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة، وذلك أن الآجري سأله عن

=

(١) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١، ص ١١٦، ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٤/ ٢١٠).

(٢) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١، (٢/ ٩٣).

(٣) ابن حزم، **المحلى**، (٢/ ٢٤٥).

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط٢، ص ٤١٠.

(٥) ابن حجر، **هدي الساري**، د. ط، ص ٤٠٧، وفي جميع الطبعات التي وقف عليها الباحث هكذا العبارة.

سليمان بن بنت شرحبيل؛ فقال: ثقة يخطئ، قال الآجري: فقلتُ: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل"(١).

وكذا نقله مَن وثّقَه فحسبُ يدلّ على أنه يميل إلى أن سليمان التيمي أقرب إلى الثقة التي هي المرتبة الثالثة، ولا ينزل عن رتبة الصدق التي هي الرابعة. وفي كلتا الحالتين فهناك فرق واضح بين الحكمين.

ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي:

قال يحيى بن معين: "ليس بالمسكين بأس إذا حدث عن المعروفين"(٢).

وقال أبو حاتم: "ثقة"(٣). وقال: "صدوق مستقيم الحديث، ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد: لو أن رجلًا وضع له حديثًا لم يفهم، وكان لا يميز"(٤). وقال العجلي: "ثقة"(٥). وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير، فأما روايته عن الضعفاء والمجاهيل، ففيها مناكير كثيرة لا اعتبار بها، وإنما يقع السبر في الأخبار والاعتبار بالآثار برواية العدول والثقات دون الضعفاء والمجاهيل"(٦). وذكره ابن شاهين في "الثقات"(٧).

وقال ابن سعد: "شيخ مشهور ثقة حسن الحديث، هكذا قال عبد الله الأنصاري في المجلس الّذي أملاه بمروذ"(٨).

(١) السخاوي، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، ط١، (٢/ ١١٧).
(٢) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٢/ ١٣٢).
(٣) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، ط١، (٤/ ٥١٧).
(٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٤/ ١٢٩).
(٥) العجلي، **تاريخ الثقات**، ط١، ص ٤٣٠.
(٦) ابن حبان، **الثقات**، ط١، (٨/ ٢٧٨).
(٧) ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ط١، ص ١٠١.
(٨) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط١، (٨/ ٧٦).

وقال أبو داود: "ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. قلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل"(١).

وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة"(٢). وقال صالح بن مُحَمَّد البغدادي: "لا بأس به، ولكنه يحدث عن الضعفى"(٣). وقال النسائي: "صدوق"(٤).

وقال الدارقطني في نقلٍ عن الحاكم: "قال: ثقة. قلتُ-أي: الحاكم-: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فهو ثقة"(٥).

الترجيح:

قبل ترجيح الحكم اللائق بسليمان بن عبد الرحمن لاحظ الباحث ما يلي:

* قوله في الهدي: "قاله الحجة أحمد بن حنبل"، ليست العبارة للحافظ ابن حجر، بل هي من قول الإمام أبي داود؛ حيث قال: "قلتُ: حجة. قال: الحجة أحمد بن حنبل". وقد وضعَ الباحث الترجمة في هذا البحث للتنبيه على ذلك، فَلَوْ أخَذْنا كتاب "الهدي" بمعزل عن الكتب الأخرى لأظْهر خلافًا في حكم الحافظ ابن حجر الذي هو موضوع الدراسة، وكيفما كان الحال فنقله لأقوال مَنْ وثَّقه مِنَ الأئمة مؤشر على ميولٍ للتوثيق.

* أكثر الأئمّة على توثيقه، وعلى أن سليمان يكثر عن الضعفاء.

* وأنه كذلك ثقة في نفسه، وثِقةٌ إذا حدث عن غير الضعفاء، أي: أنه متقنٌ لأحاديثه المستقيمة.

* أكثرَ التّحديثَ عن الضعفاء والمجاهيل مع عدم قدرته على التمييز.

(١) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (١٢/ ٣٠).
(٢) الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ط٢، (٢/ ٤٥٣).
(٣) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (١٢/ ٣٠).
(٤) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (١٢/ ٣٠).
(٥) الدارقطني، **سؤالات الحاكم للدارقطني**، ط١، ص ٢١٧.

* ولكنّ مسألة تحديث الثقة عن ضعيف واردة جدًّا، بمعنى: أن الثقة قد يحدّث عن ضعيف؛ لذلك قال العلماء بأنّ رواية الثقة عن غيره لا تُعد توثيقًا له، قال ابن رجب الحنبلي: "رواية الثقة عن رجل لا تدل على توثيقه، فإن كثيرًا من الثقات روَوْا عن الضعفاء؛ كسفيان الثوري وشعبة وغيرهما. وكان شعبة يقول: لو لم أحدثكم إلا عن الثقات لم أحدثكم إلا عن نفر يسير. قال يحيى القطان: إن لم أرو إلا عمَّن أرضى ما رويت عن خمسة، أو نحو ذلك"[(١)]؛ فكان لهم من ذلك مقصد. ولكنْ ما يعكّر على سليمان بن عبد الرحمن هو عدم تمييزه الذي كان سببًا في الإكثار عن الضعفاء، فحاد عن جادة الثقات في هذه الجزئية.

وعليه، فإن الباحث يرى بأن القول الراجح في سليمان بن بنت شرحبيل **ثقة يُكثر الرواية عن الضعفاء**[(٢)]، بخلاف ما حكم الحافظ في "التقريب"، وذلك لأنّ أحاديثه عن غير الضعفاء حجة موثوقة لا يخطئ فيها. وما رواه عن الضعفاء تطرح كغيرها من الأحاديث التي رواها الثقات عن الضعفاء.

وأمّا الكثرة والقلة في الرّواية عنهم فغير مؤثرة في ضبطه وعدالته بقدر ما هي مؤثرة في صحة مروياته عن الضعفى فقط، أيْ: أن العهدة لن تكونَ عليه، بل على مَن يحدّث عنهم؛ فلذلك يبقى- في مجمل الحكم- على الأصل، **وهو كونه ثقةً**. والله تعالى أعلم.

الترجمة الرابعة: عباد بن منصور الناجي؛ أبو سلمة البصري.

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "صدوق رُمي بالقدر، وكان يُدَلِّس، وتغير بأخرةٍ"[(٣)]. وقال في "الهدي": "فيه ضعف وكان يُدَلِّس"[(١)].

(١) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ط١، ص ٣٧٦.

(٢) وهو قول الذهبي في **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ط١، ص٤٦٢. وجعله ضمن الثقات الذين تكلم فيهم في "**ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**"، ط١، ص ٩٣.

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط٢، ص ٤٨٢.

بيان موضع الخلاف:

في "التقريب" جعل الحافظ ابن حجر عبادَ بن منصور في مرتبة الصدق وهي الرابعة، بينما في "الهدي" في مرتبة الضعف وهي الثامنة. مع زيادة ذكر التغير المطلق في "التقريب" الذي يُلزم البحث في مرويات هذا الراوي: هل حدَّث قبل الاختلاط أم بعده؟

ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي:

قال أبو زكريا؛ يحيى بن معين: "كان قدريًّا، وكان صديقًا لأيوب السختياني، وكان قد ولي قضاء البصرة"(٢). وقال أيضًا: "حدثني وهب بن جرير قال: كان عباد بن منصور صديقًا لأيوب. فلمّا ولي عباد بن منصور القضاء عرض عليه أيوب راحلة وغلامًا وأن يخرج إلى مكة. قلتُ ليحيى: أيوب الذي عرض عليه الراحلة؟ قال: نعم. قال يحيى: وقال وهب بن جرير: يذهب أيوب إلى قدريٍّ خبيث يَعرض عليه"(٣). وقال: "ضعيف الحديث"(٤). وقال: "ليس بشيء"(٥). وقال: "ليس بالقوي، ويكتب حديثه"(٦). وقال ابن المديني: "قلتُ ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور تغير؟ قال: لا أدري، إلا أنّا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ، ولم أَرَ يحيى يرضاه"(٧).

=

(١) ابن حجر، **هدي الساري**، د. ط، ص ٤٠٧.

(٢) ابن معين، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، ط١، ص ٤١٤، انظر: **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٤/ ١٢٨، ٢١٧).

(٣) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٤/ ٢٥١).

(٤) ابن معين، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، ط١، ص ٤١٤.

(٥) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ١٣٦)، ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٤/ ٨٦)، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ٨٦).

(٦) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٤/ ١٠٣).

(٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ٨٦)، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ١٣٤).

وقال: "ضعيف عندنَا وَكَانَ قدريًّا، وَكَانَ قَاضِيًا على البصره"(١). وقال يحيى بن سعيد القطان: "عباد بن منصور ثقة ليس ينبغى أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه"(٢).

وقال أحمد بن حنبل: "قال معاذ بن معاذ: حدثنا عباد بن منصور على قدرية فيه"(٣).

وقال شجاع بن مخلد: "حدثنا معاذ بن معاذ قال: حدثنا عباد بن منصور، قال معاذ: ما أحب الرواية عنه من أجل القدر"(٤).

قال الباحث: وهي أقوال تشير إلى سبب التجريح والترك.

وقال الترمذي: "سألتُ محمدًا- أي: البخاري- عن هذا الحديث، فقال: هو حديث محفوظ، وعباد بن منصور صدوق"(٥).

وقال: "ورأيت محمَّدًا يستغرب أحاديث ريحان بن سعيد، عن عباد بن منصور، عن أيوب ويرضى به"(٦).

وقال أبو داود: " عباد بن منصور ولي قضاء البصرة خمس مرات، وليس هو بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير"(٧). وقال الجُوزَجاني: "كان سيِّئ الحفظ فيما سمعه، وتغير أخيرًا"(٨).

وقال أبو حاتم: "يقال: إن عباد بن منصور أخذ جزءًا من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ فما كان من المناكير فهو من ذاك"(٩).

(١) ابن المديني، **سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، ط١، ص٥٢.
(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ٨٦).
(٣) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله**، ط٢، (٢/ ٥٤٣).
(٤) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله**، ط٢، (٣/ ٣٥٣).
(٥) الترمذي، **العلل الكبير**، ط١، ص ٢٨٧.
(٦) المرجع السابق، ص ٣٢٧.
(٧) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ١٣٦).
(٨) الجوزجاني، **الشجرة في أحوال الرجال**، ط١، ص ١٩٠.
(٩) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، ط١، (٣/ ١٣٤).

وقال: "عباد ليس بقوي الحديث، ويروي عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، فأنا أخشى أن يكون ما لم يُسم إبراهيم، فإنما هو عنه مدلسة"(١). وقال: "في روايته عن عكرمة وأيوب ضعف"(٢). وقال: "كان ضعيف الحديث يكتب حديثه"(٣). وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"(٤). وقال الدينوري: "يضعف في حديثه"(٥)، وذكره في القدرية(٦). وقال يعقوب بن سفيان: "ضعيف"(٧). وفي موضع: "لين الحديث"(٨).

وقال أبو زرعة: "بصري لين"(٩). وقال ابن سعد: "وكان قاضيًا بالبصرة، وهو ضعيف، له أحاديث منكرة"(١٠). وقال أبو بكر بن أبي شيبة: "ليس بالقوي في الحديث"(١١).

وذكره العجلي في "الثقات" وقال: "لا بأس به يكتب حديثه"(١٢). وقال النسائي: "ضعيف، وقد كان- أيضًا- قد تغير"(١٣). وذكر في "المدلسين"(١٤). ووضعه ابن حبان في "المجروحين" وقال: "كان قدريًّا داعيًا إلى القدر، وكان على قضاء البصرة، وكل ما روى عن

(١) المرجع السابق، (٦/ ٦١٦).
(٢) المرجع السابق، (٦/ ٨٦).
(٣) المرجع السابق، (٦/ ٨٦).
(٤) الدراقطني، **سؤالات الحاكم للدارقطني**، ص ٢٥٢.
(٥) الدينوري، **المعارف**، ط٢، ص ٤٨٢.
(٦) المرجع السابق، ص ٦٢٥.
(٧) الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ط٢، (٢/ ١٢١، ١٢٦).
(٨) المرجع السابق، (٣/ ٦١).
(٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ٨٦).
(١٠) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط١، (٧/ ٢٧٠).
(١١) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية ابن محرز**، ط١، (٢/ ٢٢٠).
(١٢) العجلي، **تاريخ الثقات**، ط١، ص ٢٤٧.
(١٣) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١، ص ٧٤.
(١٤) النسائي، **مشيخة النسائي الذي سمع منهم ومعه: ذكر المدلسين**، ط١، ص ١٢٥.

عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين؛ فدلسها عن عكرمة"[(١)]. وقال ابن شاهين: "ليس بشيء"[(٢)]. وقال ابن عدي: "وهو في جملة مَن يُكتب حديثه"[(٣)].

الترجيح:

من أقوال الأئمة تلخص للباحث ما يلي:

* تهمة القدر ظاهرة بأنها غير مؤثرة في مرويات عباد بن منصور؛ فَمَن تركه أو ضعّفه لم يذكر سببًا سوى قوله بالقدر. وقد سبق وأن تطرق الباحث لمسألة رواية المبتدع، وأنها مقبولة متى ظهر صدق الراوي.

* ضعفه أكثر الأئمة: أبو داود، وابن معين، وابن المديني، والدارقطني، وأبو زرعة، وابن سعد، وابن أبي شيبة، وابن حبان، والنسائي، والدينوري، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والجوزجاني.

* مناكيره حصرها الأئمة؛ وهذَا مأخوذٌ من قول أبي حاتم: "إن عباد بن منصور أخذ جزءًا من إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ فما كان من المناكير فهو من ذاك، "بمعنى: رواياته عن عكرمة وأيوب. ولكنّ قول أبي حاتم "أخشى" يدل على الشك لا على القطع، وَمَا يؤكد ذلك هو أن البخاري صحح أحاديث عن عكرمة وأيوب، كما نقل ذلك الترمذي في "العلل الكبير".

* رأى بعضهم بأنه في درجة الاعتبار مع ضعفه؛ كأبي حاتم وابن معين وابن عدي.

* وأما البخاري والعجلي؛ فجعلاه في مرتبة الصدق، وأما يحيى بن سعيد القطان ففي مرتبة الثقات.

* أما التغير المنقول فغير مقطوع بصحته، فلم يذكره أئمة النقد سوى الجوزجاني.

---

(١) ابن حبان، **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ط١، (٢/ ١٦٦).

(٢) ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ط١، ص ١٤٦.

(٣) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٥/ ٥٤٩).

وعليه، فيترجح للباحث بأن عباد بن منصور **صدوق**؛ يُرَدّ خَطؤُه وتُقبل ما صَحَّ مِن مروياته، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: التراجم التي تغير فيها حكم الحافظ تغيرًا لا يخرج الراوي من دائرة الاحتجاج

الترجمة الأولى: إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي:

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "صدوق"(١)، وقال في "الهدي": "ثقة"(٢).

بيان موضع الخلاف:

قوله: "صدوق" في "التقريب" تأتي في المرتبة الرابعة، بينما قوله "ثقة" في "الهدي" ففي المرتبة الثالثة. وهذا جلي بوجود اختلافِ مرتبةٍ كاملة بين الحُكمين. وهذا النوع من الاختلاف له تأثير في قبول تفرد الراوي الصدوق.

ذكر أقوال أئمة النقد المُعتبرين في الراوي:

قال أبو إسحاق المروزي: "لا بأس به"(٣). وقال أحمد بن حنبل: "ما أقرب حديثه"(٤).

وقال يحيى بن معين: "إبراهيم الصائغ ثقة"(١). وقال أبو حاتم: "يُكتب حديثه ولا يحتج به"(٢). وسئل أبو زرعة عن إبراهيم الصائغ فقال: "لا بأس به"(٣). وقال النسائي: "ليس به

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص ١١٧.

(٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص ٤٥٦.

(٣) أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، **الضعفاء**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ط١، ١٩٨٢)، ط١، (٣/ ٨٤٢).

(٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٢/ ١٣٥). انظر ترجمته: المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (٢/ ٢٢٤)، الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، (الزرقاء: مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٦)، ص ٣٣، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر،ط١، ١٩٦٣)، (١/ ٦٩)، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، (مكة: مكتبة النهضة الحديثة، ط٢، ١٩٦٨)، (١٩٦٨)، ص ٢١، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣)، (٣/ ٣١١)، ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٥)، (١/ ٥٦).

بأس". وقال في موضع آخر: "ثقة"(٤). ذكره ابن حبان في الثقات(٥). وقال: "من الآمرين بالمعروف، والمواظبين على الورع الموصوف مع الفقه في الدين والعبادة الدائمة. قتله أبو مسلم سنة إحدى وثلاثين ومائة"(٦). وأخرج له البخاري في "صحيحه" تعليقًا(٧).

الترجيح:

فمما سبق من أقوال الأئمة يظهر للباحث أن جميعهم قد احتجوا به، إلا ما جاء عن أبي حاتم من غير تفسير؛ لسبب عدم الاحتجاج به؛ ومن المعلوم في الاصطلاح أن الجَرح لا يقبل إلا مفسرًا.

وكما يُلاحَظ أنَّ ابن معين وأبا زرعة والنّسائي وثقوه، فمثل هذا الاجتماع على التوثيق يقوّي منزلة إبراهيم الصائغ في الثقات، ونزوله عن هذه الرتبة يفتقر إلى أدلة أخرى صريحة.

وعلى ذلك، فإنَّ الباحث رجح بأنَّ إبراهيم الصائغ: **ثقة**، كما في "الهدي"، وهي توافق المرتبة الثالثة لدى الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

=

(١) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٢/ ١٣٥).

(٢) المرجع نفسه، (٢/ ١٣٥).

(٣) المرجع نفسه، (٢/ ١٣٥).

(٤) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (٢/ ٢٢٤)، الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٩٩٢)، (١/ ٢٢٦)، **المغني في الضعفاء**، (١/ ٦٥). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، (٣/ ٣١١).

(٥) ابن حبان، أبو حاتم؛ مُحَمَّد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي، **الثقات**، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٧٣)، (٦/ ١٩).

(٦) ابن حبان، أبو حاتم؛ مُحَمَّد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي، **مشاهير علماء الأمصار**، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩١)، ص٣٠٩.

(٧) الدارقطني، **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صَحَّت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم**، (١/ ١٤٤). قال الباحث: أخرج له الإمام البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الطلاق، باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي، (٧/ ٤٩).

الترجمة الثانية: حبيب المعلم أبو مُحَمَّد البصري:

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "صدوق"(١). وقال في "الهدي": "متفق على توثيقه، لكن تعنّت فيه النسائي"(٢).

بيان موضع الخلاف:

قوله في التقريب: "صدوق" يجعله في المرتبة الرابعة بينما توثيقه ففي المرتبة الثالثة. وما يؤكد هذا التوثيق **لحبيب المعلّم هو رميُ الحافظ ابن حجر للنَّسائيّ بالتعنّت.**

ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي:

قال الإمام أحمد: "ما أصح حديث حبيب المعلم وأقربه ثقة"(٣).

وقال أبو زرعة: "ثقة"(٤). وقال يحيى بن معين: "ثقة"(٥). وقال النسائي: "ليس بالقوي"(٦). وقال عمرو بن علي قال: "كان يحيى لا يحدث عن حبيب المعلم، وكان عبد الرحمن يحدث عنه"(٧). أما الذهبي فقد اختلف ترجيحه في حال حبيب المعلم؛ فتارة قال عنه: "ثقة"(٨)، وأخرى: "صدوق"(١)، بل جعله ضمن من تكلم فيه، وهو موثق قائلًا: "ثقة حجة"(٢).

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط٢، ص ٢٢٢.

(٢) ابن حجر، **هدي الساري**، د. ط، ص ٤٦١.

(٣) ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله**، ط٢، (٢/ ٢٩٨). ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٣/ ١٠١).

(٤) أبو زرعة، **الضعفاء**، (٣/ ٨٥٦)، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٣/ ١٠١).

(٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٣/ ١٠١).

(٦) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (٥/ ٣١٤).

(٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٣/ ١٠١).

(٨) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، د. ط، (١/ ٢٢٢). الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط١، (٣/ ٨٣٨).

الترجيح:

لم يختلف أئمّة النقد في الاحتجاج بحبيب المعلم، بل جميعهم على توثيقه والاحتجاج بمروياته. فأمّا ما ذُكر عن يحي القطان أنه لا يروي عنه فلم يُذكر السّبب، فيبقى التعديل على الأصل. وهذا أشبه بقول النسائي بأنه ليس بالقوي؛ فهو كذلك لم يبيّن سبب عدم قوته.

وأمّا إخراج الإمام البخاري له في "صحيحه" متابعة فليست دليلًا على ضعف الراوي، بل قد يكون فيه جوابًا بالتّضمن على أنَّ الراوي الذي انتقده غيره أحاديثه مستقيمة مثل أحاديث الثقات، **فيخرج له في المتابعات تقوية له لا تضعيفًا**، فللناظر استعماله دليلَ قوة لا دليل ضعفٍ. وهذا العمل يقابل ما يفعله الإمام البخاري مع الضعفاء، فإخراجه لأحاديثهم في الأصول لا يعدّ تعديلًا لهم، وذلك لما عرف من أن الإمام البخاري ينتقي من أحاديث الضعفاء والمجروحين انتقاءً شديدًا.

وعلى ذلك، فإنَّ الباحث يرجّح ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في "الهدي" مِن أن حبيب المعلم: **ثقة، كما في "الهدي"**، وهي توافق المرتبة الثالثة. والله تعالى أعلم.

الترجمة الثالثة: عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين كاتب الأوزاعي:

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "صدوق ربما أخطأ"[٣]. وقال في "الهدي": "وثقه الأكثر"[٤].

بيان موضع الخلاف:

=

(١) الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ط١، (١/ ٣١٠).

(٢) الذهبي، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، ط١، ص ٦٥.

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط٢، ص ٥٦٤.

(٤) ابن حجر، **هدي الساري**، د. ط، ص ٤٥٧.

قوله في التقريب: "صدوق ربما أخطأ" يجعله في المرتبة الخامسة، بينما قوله في "الهدي": "وثقه الأكثر" مشعر بأن مرتبته أعلى من ذلك، فإمّا أن تكون الرّابعة أو الثّالثة.

ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي:

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس"(١). وقال البخاري: "ربما يخالف في حديثه"(٢). وقال العجلي: "لا بأس به"(٣). وقال النسائي: "ليس بالقوي"(٤). وقال أحمد بن حنبل: "ثقة"(٥).

وقال أبو زرعة الرازي: "دمشقي ثقة، حديثه مستقيم"(٦).

وقال أبو حاتم : "كان كاتب ديوان لم يكن صاحب حديث"(٧).

وقال أيضًا: "سألت دحيمًا قلتُ: ابن أبي العشرين أحب اليك أو الوليد بن مزيد؟ فقال: ابن أبي العشرين كاتب الأوزاعي أحب إليَّ، قلتُ: ابن أبي العشرين كان صاحب حديث؟ فأومأ برأسه أي: لا"(٨). وقال الدارقطني: "ثقة"(٩). وقال أبو بكر الإسماعيلي: "ليس بالقوي"(١٠). وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن دحيم(١١): "عمر بن عبد الواحد، ثقة

(١) ابن معين، **سؤالات ابن الجنيد**، ط١، ص ٣٠٦.

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، د. ط، (٦/ ٤٥)، العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ٤١).

(٣) العجلي، **تاريخ الثقات**، ط١، ص ٢٨٦.

(٤) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١، ص ٧٢.

(٥) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله**، ط٢، (٢/ ٣٦٣)، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ١١).

(٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ١١).

(٧) المرجع السابق، (٦/ ١١)، **علل الحديث**، ط١، (٢/ ٦٢١).

(٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ١١).

(٩) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ٥٩).

(١٠) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ٥٩).

(١١) أبو سعيد؛ عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو بن ميمون الدمشقي، يلقب دحيم، أحد الحفاظ، ثقة ثبت، روى عن أصحاب الأوزاعي وأصحاب مالك، وروى عن ابن عيينة، ويعتمد عليه في تعديل شيوخ الشام وجرحهم. كان على مذهب الأوزاعي قاضي الأردن وفلسطين. من المتقنين الذي يحفظون علماء أهل بلده بشيوخهم وأنسابهم. توفي =

أصح حديثًا من ابن أبي العشرين بكثير، وابن أبي العشرين ضعيف"[١]. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "ربما أخطأ"[٢]. وقال ابن عدي: "هو ممن يكتب حديثه"[٣]. ووضعه ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون" مستدلًا بقول أبي حاتم والنسائي[٤]، وكذا الذهبي في "ديوان الضعفاء"[٥]، والصاغاني في "الموضوعات"[٦].

الترجيح:

من واقع أقوال الأئمة المنقولة لاحظ الباحث وجود اختلاف في الحكم على ابن أبي العشرين:

* فمنهم من وثقه كالإمام أحمد، وأبي زرعة، والدارقطني.

=

بالرملة في شهر رمضان سنة خمس وأربعين ومائتين. ابن يونس، **تاريخ المصريين وتاريخ الغرباء**، ط١، (٢/ ١١٨)، الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط١، (١/ ٤٥٠). ابن حبان، **الثقات**، ط١، (٨/ ٣٨١)، الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ط١، (١١/ ٥٤٩). ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٣٤/ ١٦٣). المزي، **تهذيب الكمال**، ط١، (١٦/ ٤٩٥). الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط٣، (١١/ ٥١٥)، الزركلي. **الأعلام**، ط١٥، (٣/ ٢٩٢).

(١) المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، (١٦/ ٤٢٢).

(٢) ابن حبان، **الثقات**، ط١، (٨/ ٤٠٠).

(٣) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (٧/ ١١).

(٤) ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١، (٢/ ٨٥).

(٥) الذهبي، **ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين**، ط٢، ص ٢٣٦.

(٦) الصاغاني، **الموضوعات**، ط٣، ص ٨٢. الشيخ الإمام العلامة المحدث إمام اللغة رضي الدين، أبو الفضائل؛ الحسن بن مُحَمَّد بن الحسن بن حيدر بن علي القرشي العدوي. ولد بلهور في صفر سنة سبع وسبعين وخمس مائة. كان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربي. من مصنفاته: "مجمع البحرين" في اللغة، وكتاب "العباب الزاخر" في اللغة، و"الشوارد" في اللغة،، وله كتاب في علم الحديث، وكتاب "مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين"، وكتاب في الضعفاء، ومؤلف في الفرائض وغير ذلك. توفي سنة ٦٥٠هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط٣، (٢٣/ ٢٨٢)، الزركلي، **الأعلام**، ط١٥، (٢/ ٢١٤)، كحالة، **معجم المؤلفين**، د. ط، (٣/ ٢٧٩).

* ومنهم من أنزله منزلة الصدق كالعجلي، وابن معين، والإسماعيلي فيما لو أنّ مقولةَ "لا بأس به" ليست بمعنى التوثيق.

* ومنهم مَن ضعفه كدحيم القاضي، والنسائي، وابن عدي، والدارمي الذي ضعفه بالمقارنة مع راوٍ آخر.

* وأما قول أبي حاتم بأنه "ليس صاحب حديث" فليس فيه تصريح بالضعف؛ بل أنزله من رتبة الثقات بحسب سياق سؤال ابنه له.

* ومنهم مَن أشار إلى قلة خطئه في الرواية؛ كالبخاري وابن حبان، وذلك بتصدير كلامه بـ"ربما".

فهذه الأقوال أعلمتنا أن ابن أبي العشرين ثقة في نفسه لا يتعمد الخطأ، وأنّ أخطاءه قليلة مع ضرورة التنبيه على أن أخطاءه لو كانت من قبيل أخطاء الثقات الأثبات؛ لما خُصِّصت بذكر الإمام البخاري لها؛ ووجه ذلك: أن الثقة قد يخطئ أيضًا، ولكنْ هناك فرق بين شهرة الأخطاء وقلتها، وكذا عند وجود أخطاء حال التفرد والمخالفة. والظاهر: أن ابن أبي العشرين اشتهر بالمخالفة بالمقارنة مع من هو أعلى منه درجة، ولذلك نزلتْ درجته دون الثقة مع بقاء صدقه والاحتجاج به؛ فمن ضعفه من الأئمة نظر إلى مخالفاته، ومن قَوَّاه نظر إلى أحاديثه المستقيمة التي تشبه أحاديث الثقات في الصحة.

وعلى ذلك، فإنَّ الباحث رجح بأنّ ابن أبي العشرين **صدوق ربما يخالف**، وذلك للحذر من تفرده ومخالفاته لمن هو أعلى منه في الصدق وفق ما سبره الأئمة من أحاديثَه، والله تعالى أعلم.

الترجمة الرابعة: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري:

بيان أقوال الحافظ في كتابيه "التقريب" و"الهدي":

قال في "التقريب": "صدوق رُميَ بالقدر وربما وهم"[١]. وقال في "الهدي": "وثقوه"[٢].

بيان موضع الخلاف:

تصدير كلامه في "الهدي" بـ"وثقوه" فيه إشارة إلى توثيقه وهي ثالث مراتب التعديل. بينما حكمه في "التقريب" فيضعه المرتبة الخامسة، وذلك لوجود البدعة والوهم مع الصدق.

ذكر أقوال أئمة النقد المعتبرين في الراوي:

قال يحيى بن معين: "ليس به بأس، كان قدريًّا يرى رأي أهل القدر"[٣].

وقال: "ثقة"[٤]، "وكان يُرمى بالقدر"[٥].

وأسند العقيلي إلى يحيى بن معين أنه قال :"كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر"[٦]. وقال أيضًا: "ثقة"[٧].

وفي موضع آخر قال: "كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر. وما لعبد الحميد؟ ما أقرب حديثه! ليس به بأس"[٨]. وقال: "كان يحيى بن سعيد القطان يضعّف عبد الحميد بن جعفر. قلتُ ليحيى: قد روى عنه يحيى بن سعيد! قال: روى عنه ويضعفه، قال يحيى: وقد كان يحيى بن سعيد يروي عن قوم وما كانوا يساوون عنده شيئًا"[٩]. وقال مرة: "كان يحيى

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط٢، ص ٥٦٤.

(٢) ابن حجر، **هدي الساري**، د. ط، ص ٤٥٧.

(٣) ابن معين، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، ط١، ص ٣٠٨.

(٤) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية ابن محرز**، ط١، (١/ ٩٧)، ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدرامي**، د. ط، ص ٩٦.

(٥) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٣/ ١٦٥).

(٦) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ٤٣).

(٧) المرجع السابق، (٣/ ٤٣).

(٨) الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ط٢، (١/ ٤٢٧).

(٩) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط١، (٤/ ١٩٧).

بن سعيد يوثقه"[(١)]. ومرة قال: "صالح"[(٢)]. وقال ابن المديني: " كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة، وكان سفيان الثوري يضعفه"[(٣)].

وقال: "سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: كان سفيان بن سعيد يحمل على عبد الحميد بن جعفر، قال: وكلمني فيه. فقلت: ما شأنه؟ ثم قال يحيى: ما شأنه؟! ما شأنه؟!"[(٤)].

وقال ابن أبي حاتم: " فذكرتُ أنا لأبي ذلك فقال: كان خرج مع مُحَمَّد بن عبد الله بن الحسن العلوى[(٥)]"[(٦)]. وقال الإمام أحمد: "ليس به بأس؛ ثم قال: قال يحيى بن سعيد: كان سفيان يضعفه"[(٧)]. وقال في موضع آخر: "عبد الحميد عندنا ثقة ثقة، يعني: أظنه من أجل القدر"[(٨)]. وجزم في موضع آخر: "كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر، يعني: من

(١) ابن أبي خيثمة، **تاريخ ابن أبي خيثمة**، ط١، (٢/ ٣٣٨).

(٢) المرجع السابق، (٢/ ٣٣٨).

(٣) ابن المديني، **سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، ط١، ص١٠٠.

(٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ١٠).

(٥) أبو عبد الله؛ مُحَمَّد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الملقب بالنفس الزكية. كان غزير العلم، فيه شجاعة وحزم وسخاء. مات مقتولًا سنة ١٤٥هـ بعدما ثار على أبي جعفر المنصور. ابن سعد، **الطبقات الكبرى القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم**، ط٢، ص٢٧٣، الزركلي، **الأعلام**، ط١٥، (٦/ ٢٢٠).

(٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ١٠). أبو داود، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا دود السجستاني**، ط١، ص٩٤.

(٧) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال؛ رواية عبد الله**، ط٢، (٢/ ٣٨٩). أحمد بن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد**، ط١، ص٢٢٠

(٨) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله**، ط٢، (٣/ ١٥٣). العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ٤٣).

أجل القدر"[١]. قال الباحث: هذا هو تفسير الجرح، وسبق البيان أنه غير مؤثر. وقال الإمام أحمد في موضع آخر: "ليس به بأس قد احتمله الناس"[٢].

قال الباحث: وهذه من الأدلة التطبيقية أن "ليس به بأس" في اصطلاح أئمة النقد قد يكون بمعنى: ثقة، فلذلك ينبغي النظر في السياق الذي جاءتْ فيه هذه المصطلحات، بل صرح الإمام أحمد في "الجرح والتعديل": "ليس به بأس، ثقة"[٣]. وقال يعقوب بن سفيان: "حدثنا أبو عاصم[٤]، عن عبد الحميد بن جعفر: مدني أنصاري ثقة، وإن تكلم فيه سفيان، فهو ثقة حسن الحديث"[٥]. وقال النسائي: "ليس بالقوي"[٦]. وقال أبو حاتم: "محله الصدق"[٧] . وذكره ابن شاهين في "الثقات"[٨]، وابن حبان كذلك [٩]، وقال: "كان يهم في الأحايين"[١٠]، وذكره العقيلي في "الضفعاء"[١].

(١) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ٤٣).

(٢) أحمد بن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد**، ط١، ص٢٢٠

(٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ١٠).

(٤) الضحاك بن مخلد الشيباني، أبو عاصم النبيل،كان ثقة حافظًا ثبتًا فقيهًا، سمع بدمشق الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وبحمص ثور بن يزيد، وبمصر حيوة بن شريح، وبالحجاز جعفر بن مُحَمَّد، ومُحَمَّد بن عجلان، وابن جريج، ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب وغيرهم. وممن روى عنه أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، والفلاس والبخاري. مات بالبصرة سنة ٢١٢هـ. ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط١، (٢٩٥/٧). الدينوي، **المعارف**، ط٢، ص٥٢٠، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٤/ ٤٦٣). الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، ط١، (١/ ٢٣٩). ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط١، (٢٤/ ٣٦٨). المزي، **تهذيب الكمال**، ط١،(١٣/ ٢٨١). الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط١، (٥/ ٣٣٢).

(٥) الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ط٢، (٢/ ٤٥٨).

(٦) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط١، ص٧٢.

(٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، (٦/ ١٠).

(٨) ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ط١، ص١٥٩.

(٩) ابن حبان، **الثقات**، ط١، (٧/ ١٢٢).

(١٠) ابن حبان، **مشاهير علماء الأمصار**، ط١، ص٢١٠.

الترجيح:

بناء على ما سبق من نقلٍ لأقوال أئمة النقد، فإن الباحث رجح بأن عبد الحميد بن جعفر **ثقة**؛ لما يلي:

* كادتْ أن تُطْبق أقوال أئمة النقد على توثيق عبد الحميد بن جعفر؛ فقد وثقه أحمد، وابن معين، ابن المديني، ويحيى بن سعيد القطان في رواية، ويعقوب بن سفيان، وابن شاهين، وابن حبان، والعجلي.

* ومن ضعفه اتَّكأ على أنه يرى القدر، أو نقلًا عمّن يقول بذلك. ومن المعلوم مِن تصرف أئمة النقد أن البدعة مع الصدق لا تؤثر؛ فقد قال فيه أبو حاتم: "محله الصدق".

* ومن قال فيه: "ليس فيه بأس" و "صالح" جاءت بمعنى "ثقة"، فالأصل: أن أقوال الأئمة تكمل بعضها بعضًا، وقد جاء من النقول ما يدل على ذلك.

* ومن قال فيه: "محله الصدق" لا ينافي كونه ثقةً؛ لأن السياق يدل عليه؛ لمجيئه جوابًا على سؤال.

* وأما قول ابن حبان: "كان يهم أحيانًا"، فهو كذلك لا ينافي كونه ثقةً، فلا يوجد ما يمنع أن يُخطئ الثقة.

* وقول النسائي: "ليس بالقوي" لا يصمد أمام توثيق كبار أئمة النقد، وبيان سبب تضعيف عبد الحميد بن جعفر، فلعل النسائي ضعَّفه بسبب نفس السبب، وهو القدر.

فكان على ذلك وضعُ الإمام الذهبي عبد الحميدَ بن جعفر في كتاب "ذكر أسماء من تكلم فيه وموثق"[٢]- عيْنَ الصواب. وكما يدل كذلك على أن حكم الحافظ في "الهدي"

=

(١) العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط١، (٣/ ٤٣).

(٢) الذهبي، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، ط١، ص ١١٦.

الأقرب إلى الصواب، وإن كان زمن الانتهاء من تأليف "التقريب" بعده، كما مرَّ معنا في أكثر من ترجمة، والله تعالى أعلم.

النتائج والتوصيات:

كان الغرض من هذا البحث دراسةَ تغيّر اجتهاد الحافظ ابن حجر في حكمه على الرواة من كتابيه "هدي الساري" و"تقريب التهذيب". وقد تمَّ ذلك أوّلًا: بحصرِ الرّواة الذين تكلم فيهم من كتاب "الهدي"، ثم تمييز من اختلف قوله فيهم بالمقارنة مع كتابه الآخر "التقريب"، واستخراج مواضع الاختلاف في الاجتهاد، وأرجح الأقوال بعد نقل أقوال الأئمة.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

* الحكم على الرّجال بالتوثيق لا يلزم منه الحُكم على الحديث بالصحة؛ لأنّ الحكم على الرجال هو مختص بعلم الجرح والتعديل، بينما الحكم على الأحاديث هو عِلْم العلل، فلذلك نجد في بعض التراجم إشارات إلى ضعف بعض روايات الثقات في عبارات الحكم الإجمالي عليهم؛ كقولهم: ثقة له أوهام، أو ثقة ربما يدلس، أو غير ذلك.

* كانت مواضع الخلاف عند ابن حجر بعضها مؤثّرٌ جدًّا؛ حيث دارت بين الاحتجاج بالراوي من عدمه، وبعضُها لا يؤثر في الاحتجاج بالرّاوي، لكنْ مِن حيث درجة القوة ضمن دائرة الاحتجاج.

* ظهرَت بكل وضوح أنَّ أحكامَ الحافظ متغيرةٌ بينَ الكتابين، لا سيما التراجم التي يكون فيها الاختلاف مؤثر على درجة الاحتجاج بالراوي. وأمَّا أسباب ذلك فإنّ الباحث لم يعتمد على زمن التأليف بين الكتابين؛ حيث إن زمن الانتهاء من "التقريب" كان بعد "الهدي"، ومع ذلك- في بعض التراجم موضوع البحث- يكون الحكمُ في "الهدي" الأرجحَ. وعلى ذلك فإنَّ أسباب التغير إمَّا **أوَّلًا**: أنها لا تخرج عن كونها أخطاء بشرية اجتهادية يقع فيها المجتهدون؛ وهذه لها حالات مرتْ معنا في هذه الدراسة: الأولى: تقابُل أقوال الأئمة في الرواة

المختلف فيهم. والحالة الثانية: وجود اختلاف نقل عن إمام من الأئمة- نفسه- فتارة بالتضعيف، وأخرى بالتوثيق كما نُقل عن ابن معين في أكثر من موضع. والثالثة: مجيء الحكم الإجمالي على الراوي مقيّدًا بأحاديثَ معينة، أو بظروف مخصوصة فيؤخذ على أنه حكْمٌ كليٌّ. أو **ثانيًا**: لوجود ظروف محاطة بالتصنيف تحول دونَ التّفصيل، وبيان الحكم الكُلّي؛ كالتّراجم التي اكتفى فيها الحافظ بقوله: "فيه مقال" أو "مختلف فيه".

* كان غالبُ النقل من كتب أئمّة الحديث الثقات الذين عاصروا الرواة، وسبرُوا المرْويات إلا إذا لم يجد الباحث شيئًا في كتبهم، فإنه يعتمد على مَن بعدهم ممّن وقف على أقوالهم؛ ككتبِ الإمام الذهبي ومُغلطاي وغيرهم. لذلك لم تجئ الدّراسة مطولة بحشو النقولات، ولا مختصرةً، بل جاءتْ وفق المطلوب مع الحفاظ على أهداف البحث.

* ظهرت شخصيةُ الباحث في هذه الدراسة مِن خلال عدم اعتماده على ترجيحات المتأخرين المحقّقين، بل اكتفى بما اكتفَوا به، وهو الوقوف عند أقوال أئمة النقد الأوائل.

* لم تُنقلْ أقوالُ الحافظ مِن كتبه الأخرى، وذلك لإبقاء البحثِ على الحياد العلمي وتماشيًا مع حدوده، حيثُ إنَّ حدودَه لا ينبغي أن تتعدى إلى غير كتابي "تقريب التهذيب" و"هدي الساري".

* تبين أنّه إذا كانت البدعة غير مؤثرة في الراوي، فليس من جدوى ذكرها في الترجمة الحديثية، ويرى الباحث أن يقتصر وجودها في الترجمة التاريخية للراوي.

* وجود هذا الاختلاف في أقوال الحافظ مؤشر على أن الاعتماد على "التقريب" في الحكم على الرجال- عمل قد يؤدي إلى خللٍ كبير في الحكم على الأحاديث.

* وبهكذا نتائج يكون البحث قد حقّق أهدافه المنشودة، **ولكن يبقى أن نشير إلى توصيات يراها الباحث ذاتَ أهمية:**

- إكْمال باقي التراجم وفق هذه المنهجية، حتى تختتم جميعها.
- إلقاء مزيد الضوء على تصرفات أئمّة النقد مع الراوة، وضبط مصطلحاتهم، وموازنتها

مع مصطلحات المتأخرين حتى تسهل عملية الحكم الكُلّي. وهذا قد يظهر من خلال تسليط الضوء على تعليلاتهم للأحاديث النبوية.

قائمة المراجع

١. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله؛ أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (٢٠٠١)، العلل ومعرفة الرجال؛ رواية عبد الله، (الطبعة الثانية)، الرياض: دار الخاني.
٢. البصارة، نبيل بن منصور بن يعقوب، (١٩٨٦)، تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري، (الطبعة الأولى)، الكويت: دار الدعوة للنشر والتوزيع.
٣. الجوزجاني، أبو إسحاق؛ إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، (١٩٩٠)، الشجرة في أحوال الرجال، (الطبعة الأولى)، فيصل آباد: حديث اكادمي.
٤. ابن الجوزي، جمال الدين، أبو الفرج؛ عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي، (١٩٨٥)، الضعفاء والمتروكون، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٥. الجوهري، أبو نصر؛ إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (١٩٨٧)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (الطبعة الرابعة)، بيروت، دار العلم للملايين.
٦. ابن أبي حاتم، أبو مُحَمَّد؛ عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، (١٩٥٢)، الجرح والتعديل، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٧. ابن حبان، أبو حاتم؛ مُحَمَّد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي، (١٩٧٣)، الثقات، (الطبعة الأولى)، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.
٨. ابن حبان، أبو حاتم؛ مُحَمَّد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البُستي، (١٩٩١)، مشاهير علماء الأمصار، (الطبعة الأولى)، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
٩. ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد الكناني العسقلاني، (٢٠٠٣)، تقريب التهذيب، (الطبعة الثانية)، الرياض: دار العاصمة.
١٠. ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد الكناني العسقلاني، (١٩٨٦)، تقريب التهذيب، (الطبعة الأولى)، دمشق: دار الرشيد.

١١. ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد العسقلاني، (١٩٦٩)، هَدي الساري مقدمة فتح الباري، (د.ط)، القاهرة: المكتبة السلفية.
١٢. ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد الكناني العسقلاني، (١٩٩٦)، تهذيب التهذيب، (الطبعة الأولى)، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.
١٣. ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد الكناني العسقلاني، (٢٠١٣)، تقريب التهذيب ومعه تحرير التقريب، (الطبعة الأولى)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٤. ابن حجر، أبو الفضل؛ أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد الكناني العسقلاني، (٢٠٠٠)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، (الطبعة الثالثة)، دمشق: مطبعة الصباح.
١٥. الخطيب البغدادي، أبو بكر؛ أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، (٢٠٠٢)، تاريخ بغداد، (الطبعة الاولى)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
١٦. ابن أبي خيثمة، أبو بكر؛ أحمد بن أبي خيثمة، (٢٠٠٦)، التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، (الطبعة الاولى)، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
١٧. الدارقطني، أبو الحسن؛ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، (١٩٨٤)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، (الطبعة الأولى)، الرياض: مكتبة المعارف.
١٨. الدارقطني، أبو الحسن؛ علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، (١٩٨٥)، ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، (الطبعة الأولى)، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
١٩. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، (١٩٨٣)، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، (الطبعة الأولى)، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

٢٠. الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٩٩٢)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، (الطبعة الأولى)، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية.
٢١. الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، (الطبعة الثالثة)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
٢٢. الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (د.ت)، المغني في الضعفاء، (د. ط)، د. م، د. ن.
٢٣. الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٩٨٦)، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، (الطبعة الأولى)، الزرقاء: مكتبة المنار.
٢٤. الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٩٦٣)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، (الطبعةالأولى)، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
٢٥. الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٩٦٨)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، (الطبعة الثانية)، مكة: مكتبة النهضة الحديثة.
٢٦. الذهبي، أبو عبد الله؛ شمس الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (٢٠٠٣)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
٢٧. الزاهدي، حافظ ثناء الله، (٢٠٠٣)، توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار ابن حزم.
٢٨. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، (١٩٨٢)، الضعفاء، (الطبعة الأولى)، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
٢٩. ابن سعد، أبو عبد الله؛ مُحَمَّد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري، (١٩٦٨)، الطبقات الكبرى، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار صادر.

٣٠. السقاف، عمرو بن طه، (٢٠٠١)، الرواة الذين اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (ج) إلى (س)، (د. ت)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
٣١. سيف، مُحَمَّد بن إبراهيم، (٢٠٠١)، الرواة الذين اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (م) إلى (ي)، (د. ط)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
٣٢. السيوطي، أبو الفضل؛ جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (١٩٩٤)، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، (الطبعة الثانية)، بيروت: مكتبة الكوثر.
٣٣. ابن شاهين، أبو حفص؛ عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن مُحَمَّد بن أيوب بن أزداذ البغدادي، (١٩٨٤)، تاريخ أسماء الثقات، (الطبعة الأولى)، الكويت: الدار السلفية.
٣٤. الشنقيطي، مُحَمَّد الأمين بن مُحَمَّد المختار بن عبد القادر بن مُحَمَّد بن نوح بن مُحَمَّد بن أحمد بن المختار الجكني الشنقيطي، (١٩٩٩)، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، (الطبعة الأولى)، المنصورة: دار اليقين.
٣٥. صديق خان، أبو الطيب؛ مُحَمَّد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، (١٩٨٥)، الحطة في ذكر الصحاح الستة، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار الكتب التعليمية.
٣٦. العجلي، أبو الحسن؛ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، (١٩٨٤)، الثقات، (الطبعة الأولى)، مكة المكرمة: دار الباز.
٣٧. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، (١٩٩٧)، الكامل في ضعفاء الرجال، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٨. العراقي، أبو الفضل؛ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الكردي، (٢٠٠٢)، شرح التبصرة والتذكرة، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٩. ابن عساكر، أبو القاسم؛ علي بن الحسن بن هبة الله، (١٩٩٥)، تاريخ دمشق، (الطبعة الأولى) بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٠. عطاء بن عبد اللطيف، إمعان النظر في تقريب الحافظ ابن حجر، http://elibrary.mediu.edu.my/books/MAL٠٥٣٨٩.pdf
٤١. العقيلي، أبو جعفر؛ مُحَمَّد بن عمرو بن موسى بن حماد، (١٩٨٤)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار المكتبة العلمية.
٤٢. العماج، عبد الرحمن بن سعود، (٢٠٠٠)، الرواة الذين اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (أ) إلى (ح)، (د. ط)، السعودية: جامعة أم القرى.
٤٣. الغزالي: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي، (٢٠١٢)، المستصفى من علم الأصول، (الطبعة الأولى).
٤٤. الفحل، ماهر ياسين، (٢٠٠٦)، كشف الإيهام لما تضمنه كتاب تحرير التقريب من الأوهام، (الطبعة الأولى)، الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.
٤٥. الفيروزآبادي، مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي، (٢٠٠١)، القاموس المحيط، (الطبعة الأولى)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٤٦. كحالة، عمر رضا، (د. ت)، معجم المؤلفين، (د. ط)، بيروت: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي.
٤٧. ابن المديني، أبو الحسن؛ علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، (١٩٨٤)، سؤالات مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، (الطبعة الأولى)، الرياض: مكتبة المعارف.
٤٨. المزي، أبو الحجاج؛ جمال الدين يوسف بن الزكي بن عبد الرحمن بن يوسف، (١٩٨٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (الطبعة الأولى)، بيروت: مؤسسة الرسالة، الأولى.
٤٩. مسلم، أبو الحسين؛ مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، (١٩٩١)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، (الطبعة الأولى) بيروت: دار إحياء الكتب العربية.

٥٠. مغلطاي، أبو عبد الله؛ علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، (٢٠٠١)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (الطبعة الأولى)، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

٥١. ابن منظور، أبو الفضل؛ جمال الدين، مُحَمَّد بن مكرم بن على، (١٩٩٣)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر.

٥٢. وداد بنت مُحَمَّد عمران، (٢٠٠٨)، الرواة الذين اختلفتْ أقوال الحافظ ابن حجر فيهم دراسة موازنة من حرف (ش) إلى نهاية ترجمة (عبد الحميد بن جعفر الأنصاي)، (د. ط)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى.